الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/177

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية "للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من منظمة ساماج كاليان أونايان شاغستا، منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

291214 261214 14-65926X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

وفقاً لما ورد في التقارير الصادرة عن شتى منظمات حقوق الإنسان التي يقع مقرها في بنغلاديش، فإن العنف ضد المرأة يتزايد في بنغلاديش في حين لا يتزايد هناك أي من المساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة. وتفيد تلك التقارير بحدوث ارتفاع كبير في السنوات الأخيرة في مستوى العنف المترلي، والعنف المرتبط بالمهر، والاغتصاب، وعنف الاعتداء بالأحماض، والفتاوى غير القانونية، والعنف الجنسي، وانتهاك حقوق النساء غير الأمهات وصوغن ومضايقتهن.

وتشير البيانات المتاحة عن التعليم والصحة والتغذية والمياه والإصحاح والأداء الاقتصادي والمستمدة من دراسات عديدة إلى أنّ وضع المرأة بقي متدنيا عن وضع الرجل في بنغلاديش حتى في عقد الثمانينات من القرن الماضي، إذ بقيت المرأة، وفقاً للتقاليد والممارسات السارية، خاضعة للرجل في جميع جوانب حياتها تقريباً؛ في حين كان الحصول على سيادة أكبر ميزة من ميزات الأثرياء أو ضرورة تفرضها الظروف على الأفراد الأشد فقراً.

وكشفت الدراسات أنّ نحو ٨٢ في المائة من النساء في المناطق الريفية وغالبية النساء الريفيات، وحوالي ٧٠ في المائة من النساء اللائي ينتمين لأسر معيشية من صغار المزارعين والمستأجرين وغير الملاكين؛ يعمل أكثرهن موسمياً أو بوقت جزئي، وعموماً في الأنشطة اللاحقة للحصاد لقاء أجر عيني أو أجر نقدي هزيل. وذلك فضلاً عن ٢٠ في المائة من النساء الأخريات، معظمهن من الأسر غير الملاكة الفقيرة والأسر المعيشية المهمشة، اللاتي يعتمدن على العمالة العرضية، والالتقاط والاستجداء وغيرها من مصادر الدخل غير المنتظم؛ ويكون هذا الدخل عموما مصدراً أساسياً لبقاء الأسر المعيشية. في حين تنتمي نسبة الـ ١٠ في المائة من بقية النساء إلى أسر معيشية تتألف غالباً من الفئات المهنية والتجار أو كبار ملاكي الأراضي، وهن لا يعملن عادة خارج المترل. ورغم أهمية المساهمة الاقتصادية التي تقدمها المرأة فإن تلك المساهمة لم تحصل على إقرار واسع من جانب الأسر أو المجتمعات.

والاعتبار الشائع في جميع أنحاء البلد هو أن حياة معظم النساء مازالت تدور حول أدوار المرأة التقليدية، وانتفاعها المحدود بالتعليم والرعاية الصحية والأسواق والخدمات الانتاجية والحكومات المحلية. وقد ساهم غياب الفرص هذا في أنماط معدلات الخصوبة المرتفعة، مما يؤدي إلى تراجع مستوى رفاه الأسرة، وسوء التغذية وضعف صحة الأطفال عموماً، مع إحباط إمكانية بلوغ الأهداف التعليمية وغيرها من الأهداف الإنمائية الوطنية.

وما دام حصول المرأة على الرعاية الصحية والتعليم والتدريب محدوداً، فإن توقعات تحسّن الانتاجية في أوساط النساء من السكان تبقى هي الأخرى توقعات ضئيلة.

ولكن الوضع أخذ يتغيّر منذ عقد التسعينات للألفية الثانية، إذ بدأت المرأة البنغلاديشية في التمكّن تدريجياً. وينطلق صوتها الآن ضدّ ممارسات التمييز والمطالبة بحقها في كسب معيشتها. وذلك إلى جانب جميع النساء في العالم اليوم اللاتي يمثلن الطبيبات والمحاميات والممرضات والمعلمات وصاحبات الأعمال والعاملات في قيادة الطائرات والفنانات وما إلى ذلك. وثمة الملايين من النساء اللاتي يعملن اليوم في مصانع الألبسة الجاهزة، ويسهمن في بناء اقتصاد البلد، وكسب العملات الأجنبية، وتقليص الفقر والجوع وسوء التغذية، وتحسين الأمن الغذائي والصحة والتغذية.

ففيما يتعلق بالتعليم، ارتفعت نسبة التحاق البنات بالتعليم الابتدائي والثانوي مقابل التحاق الأولاد كما يفوق أدائهن أداء الأولاد. ووفقاً للبنك الدولي، فإن آخر حساب لنسبة البنات إلى الأولاد (النسبة المئوية) في التعليم الابتدائي والثانوي تم في بنغلاديش في عام ٢٠١١ وهو يبلغ ١٠٩,٦٤. ونسبة البنات إلى الأولاد في التعليم الابتدائي والثانوي هي النسبة المئوية للبنات إلى الأولاد الملتحقين في المرحلتين الابتدائية والثانوية في المدارس العامة والخاصة.

وبالرغم من أن المرأة في بنغلاديش لم تكن تتمتع بامتياز التصويت أو التحدث أو الفعل بإرادة حرة قبل سنوات عديدة ماضية، فقد أصبحت بنغلاديش الآن واحداً من بلدان العالم الديمقراطية التي تشغل المرأة فيها مناصب مثل رئيس الوزراء، أو متحدث في البرلمان، أو منصب قائد المعارضة أو رئيس النواب في البرلمان.

وإذ يتزايد اضطلاع المرأة البنغلاديشية بأدوار أكبر على مستوى المجتمع والمستويين الوطني والدولي، فإن العنف ضد المرأة مازال قائماً مع ذلك. كما يهيمن الرجل على الدرجات الوظيفية العليا في الخدمة المدنية، وفي غيرها من الوظائف المهنية. وليس لدينا الآن سوى خمس نساء يشغلن منصب الأمين في شتى الوزارات من مجموع ٦٩ أميناً في الخدمة العامة. ومما يبلغ مجموعه ٢٩٣ من الأمناء الإضافيين لا يتجاوز عدد النساء ٢٤ أمينة إضافية؛ في حين لا يتجاوز عدد النساء من بين ٩٢٣ وظيفة أمين مشترك ١١٠ امرأة.

مع ذلك، فإن العديد من النساء في المناطق الريفية النائية والمجتمعات المهمشة يواجهن الآن تحديات تتعلق بالمساواة في المعاملة في إطار الأسرة والمجتمع. حيث تعاني المرأة من أوضاع غير مؤاتية في المناطق الساحلية النائية مثلاً، ومناطق الأهوار (أي مناطق الأراضي المغمورة بالمياه)، وتلال تشيتاغونغ، والجزر النهرية والمناطق الخاضعة لسيطرة المتطرفين

الدينيين وعهدة جماعات النفوذ. وتعد النساء من جميع الأديان والطوائف في العديد من مناطق بنغلاديش من ضحايا التفاوت القاسي. والمرأة محرومة اجتماعياً وثقافياً في المناطق المحافظة دينياً التي تُفرض فيها قيود صارمة على حركة المرأة. وتُستضعف بشكل خاص النساء اللاتي يعشن مع أفراد الأسرة الآخرين لأن الممارسات الاجتماعية والنظم الأبوية تميّز ضد المرأة وتقيّد تمتعها بالحقوق والخدمات الأساسية. ونظراً لقلة خيارات سبل العيش في المناطق المشبعة بالمياه، خصوصاً في المناطق الساحلية والجزر النهرية والأهوار، فإن أفراد الأسرة الذكور يضطرون إلى الهجرة، مما يفرض عبئاً إضافياً على النساء. ويرتفع أيضاً معدل الاتجار في المناطق الحدودية. ويعتبر التمييز في الأجور في المناطق النائية عاملاً هاماً من عوامل فقر الأسر المعيشية التي تعيلها النساء اللاتي يمكن أن يقارب أجرهن نصف الأجر اليومي الذي يكسبه نظرائهن من الذكور مقابل العمل المتساوي. وتشكل الشبكات الاجتماعية في هذه المناطق ميزات وأسباب للاستضعاف في آن واحد. وتتأكد أهمية الشبكات غير الرسمية الحاسمة في أوقات الأزمات، حيث يحافظ الناس على هذه الشبكات كمانع لصدّ انعدام الأمن والرفاه.

وقد أصبحت حقوق النساء غير الأمهات وصونهن مشكلة في بنغلاديش في السنوات القليلة الماضية. وتنشأ هذه المشكلة عندما تخفق المرأة في تلبية رغبة زوجها في أن يصبح أباً للطفل الذي تشتد الرغبة في إنجابه. ومما يؤسف له هو ملاحظة أنّ المرأة غير الأم هي التي تُلام عندما يعجز الزوجان عن الإنجاب. وإلى جانب الحياة المتجانسة التي تعيشها المرأة غير الأم، فإن عليها أيضاً أن تواجه الكثير من المشاكل التي يصعب تحملها على مستوى الأسرة والمجتمع. وهذه المشكلة مازالت قائمة في المجتمع منذ وقت طويل وهي مشكلة مهينة على كافة المستويات بصرف النظر عن درجة التعلم والثروة. وبالتالي فإن المرأة غير الأم تعاني من طائفة من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والعاطفية. فهي تعاني معاناة نفسية، ومن انعدام الاستقرار الزوجي، والوصم وإساءة المعاملة، ومن الضغط الاجتماعي وقلة الدعم. وتعاني المرأة الريفية غير الأم من وصم شديد في المجتمع لتناقص قيمتها بسبب عدم قدرتها على إنجاب الأطفال. وبالتالي فهي تعاني من الشعور بالذنب والفشل في أداء دورها وضياع قدرتها على احترام الذات، مع نبذها من جانب الأسرة، وانعزالها الاجتماعي وفقرها.

والمرأة من الأقليات الدينية والعرقية هي من أسوأ ضحايا التمييز العرقي والطائفي؛ وهي تتحمل عبئاً ثلاثياً من التمييز الطائفي والطبقي والجنساني. ومازال التفاوت الجنساني مرتفعاً جداً في أوساط هؤلاء النساء. حيث لا يتاح للأطفال الإناث الالتحاق بالمدارس وإنما يرغمن عوضاً عن ذلك على ممارسة عمالة الأطفال، ويحرمن من حقوقهن الأساسية في وقت

مبكّر من الحياة. ويواجهن التمييز في المدرسة. كما تؤدي ممارسة الزواج المبكّر إلى حرمان المراهقة من فرصة النمو لتصبح إنسانا منتجاً ومكتفياً ذاتياً.

ونظراً للصعوبات الاجتماعية والمواقف المؤسسية وضعف التغطية في وسائل الإعلام، فإن معظم حالات العنف الجنساني ضد المرأة تبقى حالات غير مبلغ بشأنها. وكثيراً ما تتم تسوية حالات العنف ضد حقوق الإنسان للمرأة في سياق غير رسمي من قبل هياكل السلطة المحلية التي لا تحمي كرامة المرأة وحقوقها. وتتعرض جهود معالجة مسألة العنف الجنساني ضد المرأة في بنغلاديش لتحديات تفاعل معقد من العقبات الثقافية وقيود الهياكل الاجتماعية القائمة. وتطبيع العنف ضد المرأة في إطار الثقافة البنغلاديشية يعني عدم وعي المرأة بحقوقها، التي تقبل العنف وتتغاضى عنه في معظم الأحيان باعتباره القاعدة السارية.

ووفقاً لمختلف الدراسات والتقارير، فإن التحدي الرئيسي أمام تنفيذ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في بنغلاديش هو تحدي الفقر، وعدم تقاسم الثروات بالتساوي، وعدم متابعة المرأة للتعليم العالي، والصعوبات الاجتماعية والثقافية والدينية، ونقص التنمية المؤسسية، وعدد السكان المفرط وانعدام تعليم مهارات الحياة وما إلى ذلك.